

قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣

بمنظم تحصيل الضريبة العامة على الإيراد
من بعض ملاك المقارنات المبنية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تسري أحكام هذا القانون على كل من يملك عقارات مبنية
يزيد نصيبه في قيمتها الإجمالية على ألف ومائتي جنيه سنويا .

ويقصد بالقيمة الإجمالية القيمة المتخذة أساسا لربط الضريبة
على المقارنات المبنية بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن فرض
الضريبة على المقارنات المبنية مخصصا منها ٢٠٪ وقيمة الضريبة على المقارنات
المبنية وملحقاتها .

مادة ٢ - يترجم ملاك المقارنات الخاضعون لهذا القانون بأداء مبلغ
لحساب الضريبة العامة على الإيراد المقررة بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
بفرض ضريبة عامة على الإيراد .

وتحسب هذه المبالغ وفقا لحكم المادة ١١ من القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٩
المشار إليه ، وتزدى في مكاتب التحصيل المختصة بتحصيل الضريبة
على المقارنات المبنية والواقع في دائرتها أي من المقارنات التي يملكها المول،
وذلك وفقا للقواعد والمواعيد المحددة في القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
المشار إليه .

وتعتبر قوائم التحصيل الصادرة عن هذه المكاتب سنداً للوفاء بالضريبة
العامة على الإيراد في حدود قيمة المبالغ الثابتة فيها .

مادة ٣ - على مكاتب التحصيل المشار إليها في المادة السابقة ، حصر
ملاك المقارنات المبنية الخاضعين لهذا القانون ، وإخطار مأموري الضرائب
المختصة بالضريبة العامة على الإيراد ببيان معتمد لهؤلاء الملاك .

مادة ٤ - تؤدي مكاتب التحصيل المشار إليها ، المبالغ التي تحصلها
إلى مأمورية الضرائب المختصة لحساب الضريبة العامة على الإيراد .

وهي المأمورية تسوية هذه المبالغ من الضريبة المستحقة على المول ،
وأن ترد للمول أية مبالغ مدفوعة بالزيادة خلال تسلاين يوما من تاريخ
إعلانه بالربط النهائي .

مادة ٥ - يصدر وزير المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية لقرارات
اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا
من أول يناير سنة ١٩٧٤

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

ولا يحل تطبيق الأحكام المتقدمة بتوقيع أية عقوبة أشد ينص عليها
قانون العقوبات أو أي قانون آخر .

مادة ٧ - المورى الضريبة القضائية المنوط بهم تنفيذ أحكام هذا
القانون إغلاق كل محصل أو فرع استخدم في ارتكاب إحدى الجرائم
النصوص عليها في المادة السابقة ووضع الأختام والتخفظ عليها حين صدور
الحكم في الدعوى أو حين صدور أمر من النيابة العامة بفتحها .

مادة ٨ - يلغى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٥ بشأن أعمال الائتلاف
كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)

أنور السادات

قانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٧٣

في شأن حلول شركة السد العالي للأعمال المدنية محل
الهيئة العامة لبناء السد العالي في جميع حقوق والتزامات
الهيئة المترتبة على عقود الأعمال المرتبط بها لإنقاذ
معايد قبلة ومشروع وادي الريان .

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تحل شركة السد العالي للأعمال المدنية اعتبارا من أول نوفمبر
سنة ١٩٧١ على الهيئة العامة لبناء السد العالي في كافة الحقوق والتزامات
المترتبة على عقود الأعمال المرتبط بها بين الهيئة وبين الجهات المتعاقدة
على مشروع إنقاذ معايد قبلة ومشروع وادي الريان وتنقل إلى موازنة
الشركة الاعتمادات الخاصة بهذين المشروعين المدرجة بموازنة الهيئة العامة
لبناء السد العالي .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برأيه الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤ أغسطس سنة ١٩٧٣)